حمدان العازمي سأله عن سبب افتتاح مستشفى جابر بشكل تدريجي

عبد الصمد يستفسر من وزير الصحة عن حادثة وفاة طفلة أثناء تلقيها العلاج بمركز للأمراض الجلدية

وجه النائب عدنان عبد الصمد سؤالاً إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود بخصوص الحادثة المؤسفة لوفاة الطفلة درة عبد الرضا الحرز أثناء تلقيها العلاج في مركز عبد الكريم السعيد للأمراض الجلدية.

وطالب عبد الصمد تزويده وإفادته بالآتي:

1 - الحالة الصحية العامة للطفلة والأمراض التي تعاني منها بما يشمل المرض الذي كانت تتعالج منه وتاريخ تشخيصه ونوع العلاج الذي كانت تتلقاه في السابق وهل هو مماثل لما تلقته في يوم الوفاة؟

2 - كشف بأسماء الطاقم الطبي والتمريضي الذي أشرف على علاجها يوم الحادثة مع تزويدي ببيانات الطبيب الذي باشر بنفسه إجراءات العلاج شاملا نسخة من شهاداته العلمية وشهادة التخصص وسنوات الخبرة ومدى الإلمام والمعرفة بطبيعة الإجراء الذي تم.

3 - ما الإجراء الطبي الذي اتخذ يوم الوفاة؟ وهل يتطابق مع المعايير العالمية ؟ وهل شمل قائمة التحقق من استعداد المريض لتلقي العلاج وإمضاء الإقرار الطبي بالموافقة على الإجراء ممن له الحق في ذلك نيابة عن الطفلة وهل يشمل توضيحا وافيا للمضاعفات المحتملة؟

4 - هل تم حقن الطفلة بعقار معين ؟ وإذا كانت الاجابة الإيجاب فما العقار؟ وفيم يستخدم؟ وما المضاعفات المحتملة له؟ وهل الجرعة كانت ملائمة؟ وهل تم حقنه في المكان الصحيح وبالطريقة الصحيحة؟ وهل سبق للطفلة تلقي العقار نفسه؟ وما الأثر الذي لوحظ على الطفلة حال إعطاء العقار؟ وهل حقن العقار كان الوسيلة الوحيدة لعلاج الطفلة درة؟

5 - هل حدث تشنج للطفلة وغابت عن الوعي ؟ إذا كانت الاجابة الإيجاب فما الإجراء الطبي الذي اتخذه الطاقم الطبي والتمريضي؟ وهل يتطابق مع المعايير العالمية؟ وهل الطاقم مدرب على التعامل مع هذه الحالات؟ وهل كان المركز الطبي محل الحادثة مجهزا بالمعدات الطبية والعقاقير اللازمة للقيام بإجراءات الإنعاش في حالة الطوارئ؟ وهل خضع المركز للتفتيش اخيرا للتاكد من جهوزيته للقيام بالإسعافات الأولية والإنعاش؟

6 - ما الوقت الذي استغرقته سيارة الإسعاف للوصول إلى مركز عبدالكريم السعيد؟ وما الحالة التي وجدوا الطفلة عليها؟ وما الإجراءات الطبية التي قاموا بها اثناء نقلها إلى المستشفى الأميري؟ وهل كان الطبيب الذي باشر الإجراء الطبي موجودا في سيارة الإسعاف اثناء نقل المريضة إلى المستشفى؟

7 - تقرير المستشفى الأميري حال استقبالهم الإسعاف وتلقيهم الطفلة وحالتها عند الوصول وتقييمهم الطبي لأسباب ما حدث للطفلة والإجراءات التي قاموا بها لإسعافها وتقديرهم لساعة الوفاة.

8 - نسخة من بلاغ الوفاة ومن تقرير الطب الشرعي شاملا الملاحظات بعد تشريح الجثة ونتائج العينات المرسلة لمعرفة سبب الوفاة.

9 - نتيجة ما توصلت إليه لجنة التحقيق المشكلة من وزارة الصحة للتحقق من ملابسات وفاة الطفلة درة الحرز.

من جانبه وجه النائب حمدان العازمي سؤالا الى وزير الصحة الشيخ باسل الحمود عن سبب افتتاح مستشفى جابر تدريجيا والجدول الزمني لافتتاحه بشكل كامل.

ونص السؤال على ما يلي:تزامنا مع اعلانكم عن الافتتاح التدريجي لمستشفى جابر وبدئه بتغطية منطقة جنوب السرة.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي :

١- متى تم تسلم مستشفى جابر من وزارة الاشغال؟

٢- لماذا يتم التدرج في افتتاح المستشفى؟ وهل هناك معوقات تحول دون افتتاحه بشكل كامل ؟

٣- هل هناك جدول زمني لافتتاح المستشفى وتشغيله بشكل كامل؟ مع تزويدي بخطة الوزارة لتشغيله.

٤- اعلنت وزارة الصحة عن انتداب رؤساء الأقسام لافتتاح المستشفى فهل انتداب موظفين ورؤساء اقسام واطباء من مستشفيات اخرى لا يؤثر على العمل في تلك المستشفيات ؟

٥- كم عدد الاطباء والممرضين والاداريين الذين يحتاجهم مستشفى جابر حتى يتم تشغيله بشكل كامل؟

٦- كم عدد الموظفين والاطباء والممرضين ممن هم على قوة مستشفى جابر حاليا؟

عدنان عبدالصمد

حمدان العازمي

استفسر عن تأثير تأخر التعاقد مع الجهاز الاستشاري لإدارة المشروع

عمر الطبطبائي يسأل وزير الأشغال عن البرنامج الزمني لمشروع مبنى الركاب الجديد في المطار

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالا إلى وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي، قال في مقدمته: طالعتنا جريدة الكويت اليوم في عددها الصادر يوم الأحد 20 محرم 1440 هـ الموافق 30 سبتمبر 2018، بإعلان صادر عن وزارة الأشغال العامة بتأجيل الممارسة رقم ا/17/2018 لأجل الخدمات الاستشارية لإدارة برنامج إنشاء مطار الكويت الدولي، وذلك حتى تاريخ 2018/10/24، ولما كانت وزارة الأشغال العامة قامت في تاريخ 2016/5/30، اي قبل عامين ونصف العام من الزمن، بتوقيع عقد إنشاء وتأثيث وصيانة مبنى الركاب الجديد في مطار الكويت الدولي مبنى (2) والمعروف فيما يلي بالمشروع مع إحدى الشركات المتخصصة بمبلغ قدره (1.3) مليار دينار كويتي.

وطالب إفادته وتزويده بالآتي:

-1ما سبب تأخير التعاقد مع الجهاز الاستشاري لإدارة المشروع؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

-2هل التأخير في التعاقد مع الجهاز الاستشاري لإدارة المشروع أثر على الأعمال التي انجزت في الفترة منذ التعاقد مع مقاول المشروع حتى تاريخه؟

-3البرنامج الزمني المعتمد للمشروع، مع بيان التواريخ التعاقدية للانتهاء من الأعمال الرئيسة للمشروع والتأثيرات -إن وجدت- على موعد التسليم التعاقدي للمشروع.

-4هل عينت الوزارة طاقما إشرافيا داخليا من مهندسي الوزارة للإشراف مؤقتا على المشروع لحين الانتهاء من التعاقد مع جهة استشارية متخصصة حسبما ورد في الممارسة المشار إليها أعلاه؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بالهيكل التنظيمي المعتمد لجهاز الوزارة الإشرافي، وأسماء أعضاء الجهاز، وسيرتهم الذاتية، والأسس التي تم بناء عليها اختيارهم، وتزويدي بنسخة من قرار ندبهم أو تعيينهم أو تدويرهم للعمل في المشروع، ونسخة من القرار الإداري المعني باعتماد تشكيل الهيكل التنظيمي لجهاز الوزارة المكلف بالإشراف على المشروع، موضحا مسؤولية وتبعية هذا الجهاز لأي من قطاعات الوزارة.

-5هل اعتمد التصميم نهائيا للمراحل المختلفة من المشروع، خاصة عناصر التصميم لمكونات المشروع والمرتبطة بالخدمات والمرافق الحالية والمستقبلية؟ وهل نسق مع الجهات المعنية كافة في هذا الصدد، بما يضمن عدم تأخير التشغيل والاستفادة من المبنى بعد الانتهاء من إنجاز أعمال المشروع كما هو مقرر له تعاقديا؟

عمر الطبطبائي

الصبيح رداً على عبدالله : كل من بلغ 65 سنة يعتبر مسناً..والامتيازات للمعوزين

كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح أن عدد المسنين المستفيدين من الخدمة المتنقلة للمسنين وفق إحصائية شهر يونيو لعام 2018 من الذكور 917 والإناث 2459 بما مجموعه 3376 مسنا.

وقالت الصبيح رداً على سؤال النائب خليل عبدالله إن هؤلاء هم فقط من تقدم للاستفادة من الخدمات المقدمة من إدارة رعاية المسنين.وأضافت: بالنسبة إلى المساعدات التي تقدمها الوزارة للأشخاص الذين تنطبق عليهم صفة المسن نود الإيضاح أن القانون رقم 18 لسنة 2016 في مادته الأولى الذي عرف فيها المسن «هو كل مواطن بلغ من العمر 65 سنة»، وقد ميز القانون بين المسن والمسن المعوز، باعتباره كل مسن غير قادر على أن يؤمن لنفسه كليا أو جزئيا ما يؤمنه الشخص العادي من ضرورات الحياة الطبيعية نتيجة قصور في قدراته المالية أو البدنية أو العقلية أو النفسية.

وذكرت الصبيح أن المسن المعوز منح العديد من الامتيازات، منها: يستحق المسن المعوز غير المقيم في احدى دور الرعاية العامة مخصصا شهريا، وبدل خادم، وممرضا طبقا لضوابط وشروط اللائحة التنفيذية للقانون، كما يعفى المسن المعوز من دفع مقابل استخدام النقل العام ورسوم تسجيل مركبته الخاصة، ومن أداء كل الرسوم مقابل الخدمات العامة، كما تعفى الأدوات والأجهزة التعويضية والمركبات المجهزة لكبار السن من الرسوم الجمركية.

وأوضحت الصبيح انه يقدم لكبار السن الخدمات العامة، مثل إعطاء الأولوية في الخدمات العلاجية والوقائية والارشادية في المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية، منح الأولوية في انجاز معاملاتهم في مؤسسات الدولة المختلفة.وبينت أن هناك مساعدات مالية لفئة الشيخوخة وأسرهم ممن تنطبق عليهم شروط استحقاق المساعدة، وذلك طبقا لقانون المساعدات العامة (مرسوم رقم 23 لسنة 2013) بشأن استحقاق وربط المساعدات العامة، وهي عبارة عن مساعدة مالية شهرية.

وعن عدد الأشخاص المسنين من ذوي الإعاقة، أوضحت الصبيح انه عددهم من الذكور بلغ 2037 ومن الإناث 2720 بإجمالي 4757 مسنا، ويتم صرف بعض المميزات العينية، وهي بدل سائق أو الخادم وتصرف الأجهزة التعويضية لهم بناء على نوع الإعاقة ودرجتها بحسب القانون رقم 8 لسنة 2010، بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، علما أن اللجان الطبية في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة هي التي تبت في الحالات التي يتم عرضها على اللجنة، بناء على طلب شخصي من صاحب العلاقة أو من يمثلهم قانوناً.قالت الصبيح: أما بشأن وجود مراكز خاصة للرعاية والعناية لدى الوزارة، فهناك مراكز للخدمة المتنقلة في المحافظات الست تقدم الخدمات الاجتماعية والنفسية والصحية والعلاج الطبيعي والارشاد الغذائي والوعظ الديني، وأما إجراءات الاستفادة من الخدمات فهي أن يكون المسن كويتي الجنسية، وألا يقل عمره عن 65 سنة، وأن يثبت البحث الاجتماعي للحالة ولأسرته الحاجة للخدمة المتنقلة، وأن تقدم المستندات والأوراق الثبوتية الخاصة بالحالة مع طلب الالتحاق، وأن يتم تقديم اقرار تعاون المكلف بالرعاية لاستقبال الفريق الزائر.

أكدت الصبيح أن الرعاية للمسنين تكون بتقديم الخدمة المنزلية لهم وتقدم إدارة رعاية المسنين الخدمات الترفيهية والثقافية والدينية والطبية من خلال ناد البر لكبار السن بجهاز فني متكامل وتنظيم برامج وأنشطة تتناسب مع احتياجاتهم.

خليل عبدالله

هند الصبيح

داخل الوزارة أو خارجها

السبيعي لوزير التجارة : ما مجالس الإدارة التي تتولى رئاستها أو تشترك في عضويتها ؟

الحميدي السبيعي

خالد الروضان

وجه النائب الحميدي السبيعي سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان، عن مجالس الإدارة التي يتولى الوزير رئاستها أو يشترك في عضويتها داخل الوزارة أو خارجها.

وطلب النائب إفادته وتزويده بالآتي:بيان بجميع مجالس الإدارة التي تتولون رئاستها أو تشتركون في عضويتها في تاريخ هذا السؤال داخل الوزارة أو خارجها كالهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التي تملك الدولة جزءا من رأسمالها بطريق مباشر أو غير مباشر، وكذلك المزايا المالية (أيا كانت نوعها أو تسميتها) التي تحصلون عليها مقابل ذلك، مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك اعتباراً من 2017/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

ماجد المطيري يسأل وزير الخارجية عن احتجاز أحد المواطنين في الخارج

ماجد المطيري

وجه النائب ماجد المطيري سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد قال في مقدمته:إنه ونظرا لاحتجاز المواطن الكويتي غانم طالع مشخص المطيري - ب م (273073100911) خارج البلاد، حيث انه دخل المملكة العربية السعودية بتاريخ 12/3/2017 وتم اعتقاله، وعلى إثر ذلك تم إبلاغ كل من نائب وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، وكذلك سفير دولة الكويت لدى الرياض الشيخ ثامر جابر الاحمد بما حدث.

وطالب المطيري إفادته بالآتي:

1 - ما دور وزارة الخارجية في حال احتجاز مواطن كويتي في الخارج؟ وهل يوجد نظام رسمي لذلك؟

2 - ما الدور الذي قام به وزير الخارجية في هذا الموضوع؟

3 -هل قامت وزارة الخارجية الكويتية والسفارة الكويتية بالرياض بالتحقق رسميا من احتجاز المواطن المذكور اعلاه؟ ارجو تزويدي بالتفاصيل.

4 -هل قامت السفارة الكويتية بالرياض بمقابلة المواطن المحتجز المذكور اعلاه؟ وهل تم تقديم طلب رسمي لمقابلته؟ ارجو تزويدي بالتفاصيل والردود.

5 -هل تم توجيه اي اتهام للمواطن الكويتي المذكور اعلاه؟

6 -هل تم توفير محام له من قبل السفارة الكويتية بالرياض؟

7 - ما الوضع القانوني لاحتجازه؟

8 - ما الوضع القانوني له داخل الكويت خلال فترة احتجازه خارجها؟ ارجو تزويدي بمستند بلاغ رسمي من وزارة الخارجية يثبت احتجازه خارج الكويت.

طلب نسخة من موافقات «الفتوى والتشريع» و«المناقصات» و«المحاسبة»

النصف : ما صحة شراء جهاز للعلاج الإشعاعي بأضعاف سعره الحقيقي ؟

رالفان النصف

وجه النائب راكان النصف سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود عن صحة شراء جهاز للعلاج الإشعاعي بسعر يصل حتى (3) أضعاف سعره الحقيقي.

ونص السؤال على ما يلي:نمى إلى علمي أن وزارة الصحة تعتزم شراء جهاز معجل الخطي (توموثيربي) للعلاج الإشعاعي على الرغم أن سعره يصل حتى (3) أضعاف سعره الحقيقي.

يرجى تزويدي وافادتي بالآتي:

1 -نسخة من خطاب الجهة التي طلبت شراء هذا الجهاز، وقرار تشكيل اللجنة التي وضعت مواصفات الجهاز ودرست المناقصة ومحاضر اجتماعاتها.

2 - كم يبلغ عدد أجهزة المعجلات الطولية المستخدمة في العلاج الإشعاعي؟ وكم يبلغ عدد المعجلات الطولية في مركز الكويت للسرطان (تحت الإنشاء)؟

3 -نسخة من موافقات إدارة الفتوى والتشريع والجهاز المركزي للمناقصات العامة وديوان المحاسبة ووزارة المالية بخصوص مناقصة شراء الجهاز.

4 -جميع الوثائق التي تدل على وجود مكان مناسب لتركيب هذا الجهاز (سواء داخل المركز أو خارجه) والتراخيص المطلوبة لتركيبه وتشغيله. وهل وضع بند جهوزية المكان ضمن المناقصة؟

5 -هل أرسل ديوان المحاسبة تنبيها للوزارة بعدم طرح أي مناقصة للأجهزة الطبية من غير وجود مكان مناسب وجاهز للتركيب والتشغيل ؟ مع تزويدي بهذا الخطاب -إن وجد- مع ملاحظات ديوان المحاسبة وردود الوزارة عليها.

6 -لائحة أسعار العطاءات والشركات المتقدمة للمناقصة.